

EPREUVE DE REDACTION DE NOTE DE SYNTHESE SUR DOSSIER

LISTE DES DOCUMENTS

Documents joints	Pages
Extrait du Discours de Sa Majesté le Roi Mohamed VI , prononcé devant le 28 ^{ème} Sommet de l'Union africaine, en date du 31 janvier 2017.	1/7
مقتطف من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الاندماج الاقليمي للمغرب في إفريقيا من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا" إحالة ذاتية رقم 2020/46 (الصفحة 15)	2/7
المذكرة التوضيحية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بشأن "الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية"، بتاريخ 21 مارس 2018	3/7
Article du magazine " le Point " du 17 juin 2020 : « Covid-19 : le retour du soft power marocain en Afrique subsaharienne »	4/7
Extrait du rapport d'activités 2019 de la Direction des études et des prévisions financières (MEFRA) - page 34	5/7
Article du journal " Le Monde " du 19 janvier 2016 : « Une diplomatie de rayonnement religieux » Ruth Grosrichard	6/7
« Les principales organisations économiques régionales » <i>Source : sciences-po.fr/cartographie</i>	7/7

« Ma vision de la coopération Sud-Sud est claire et constante : Mon pays partage ce qu'il a, sans ostentation [...]

Dans le cadre d'une collaboration éclairée, le Maroc, acteur économique de premier plan en Afrique, deviendra un moteur de l'expansion commune [...]

Certains avancent que, par cet engagement, le Maroc viserait à acquérir le leadership en Afrique. Je leur réponds que c'est à l'Afrique que le Royaume cherche à donner le leadership [...]

Mon pays opte pour le partage et le transfert de son savoir-faire ; il propose de bâtir concrètement un avenir solidaire et sûr [...]

Il est temps que les richesses de l'Afrique profitent à l'Afrique [...]

Nous devons œuvrer afin que notre terre, après avoir subi des décennies de pillage, entre dans une ère de prospérité [...]

N'est-il pas l'heure de faire cesser ce tropisme ? N'est-il pas l'heure de nous tourner vers notre continent ? De considérer ses richesses naturelles, son potentiel humain ?

L'Afrique peut être fière de ses ressources, de son patrimoine culturel, de ses valeurs spirituelles et l'avenir doit porter haut et fort cette fierté naturelle ! [...]

C'est la voie de la solidarité, de la paix et de l'union que Mon pays a choisie.

Nous réaffirmons notre engagement en faveur du développement et de la prospérité du citoyen africain. »

*Extrait du Discours Royal prononcé devant le 28^{ème} Sommet de l'Union africaine,
Le 31 octobre 2017*

العلاقات بين المغرب وبقية البلدان الإفريقية: شراكة ينبغي تعزيزها

معيقات اندماج المغرب في اقتصاد القارة الإفريقية

انطلاقاً من تحليل مقارن لمستوى توقع مختلف البلدان داخل القارة الإفريقية على مدى العقدين الماضيين، يتبين أن البلدان التي نجحت هي تلك التي تمتلك الموارد المالية (بما في ذلك القوى الاقتصادية) والرأس المال البشري والتكنولوجيات. وبالنسبة للمغرب، يتعين من أجل فهم هذا الجانب إدراك العقبات التي تعيق تحسين مستوى اندماجه الاقتصادي داخل القارة. وهي عقبات تتعلق بعضها بالمغرب، بينما يرتبط بعضها الآخر بالقارة الإفريقية نفسها. ويمكن إيجاز هذه العقبات في ما يلي:

- (1) غياب مقارنة مندمجة؛ حيث يتسم الإطار المؤسساتي المعني بتنظيم التعاون الإفريقي بتعدد المتدخلين، وضعف الموارد البشرية والمالية، وصعوبات على مستوى التنسيق بين مختلف المكونات.
- (2) ضعف اندماج المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها المغرب. وفي هذا الصدد، يصطدم مسلسل الاندماج الإقليمي للمغرب في تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) بتركيبته غير المتجانسة، إذ يضم بلداناً تنتمي إلى مجموعات اقتصادية إقليمية مختلفة، بينما لم يسجل مسلسل الاندماج الاقتصادي في إطار اتحاد المغرب العربي تقدماً ملموساً منذ إنشاء هذا الاتحاد في سنة 1989، ويعيش وضعية جمود، وذلك نتيجة عدة عوائق، بدءاً بإغلاق الحدود مع الجزائر.
- (3) اتفاقيات تجارية لا تتناول موضوع التبادل الحر. كما أن التدابير غير الجمركية وتعدد الأنظمة الضريبية بين الدول تساهم في زيادة تكاليف المعاملات المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- (4) النطاق الضيق للمنطقة المستهدفة. وتتمركز المبادلات التجارية في منطقة غرب القارة (58 في المائة)، تليها منطقة شرق إفريقيا (15.5 في المائة).
- (5) عرض تجاري غير متنوع بالقدر الكافي، حيث تهم المبادلات التجارية عدداً محدوداً من المنتجات الضعيفة التصنيع.
- (6) دبلوماسية اقتصادية لا تتوفر على أدوات العمل الكافية لتتبع الاتفاقيات ومشاريع الاستثمار.
- (7) آليات لدعم الصادرات غير كافية وغير ملائمة. فالآليات المعتمدة من قبل الدولة لدعم الصادرات غالباً ما يجهلها الفاعلون الاقتصاديون الوطنيون أو أن الاستفادة منها تنسم بطابع بيروقراطي مبالغ فيه.
- (8) ضعف اندماج النقل البحري والبري (غياب شركة بحرية وطنية وإقليمية، ضعف تنافسية تكاليف النقل).

مقتطف من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

"الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا. من أجل بلورة استراتيجية، في خدمة تنمية، مستدامة مع إفريقيا"

إحالة ذاتية رقم 2020/46



مذكرة توضيحية

بشأن

"الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (ZLECAF).

أعتمد هذا "الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (ZLECAF) خلال أعمال الدورة الاستثنائية المباشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، المتعقد بكينشاسا بروندي في 21 مارس 2018، وقد تم التوقيع عليه من طرف 49 عضوا في الاتحاد الإفريقي، وصادقت عليه 8 دول، ولم يدخل بعد حيز التنفيذ.

وتتبنى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أوجا (المعاهدة المؤسدة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991)، بهدف من شأنه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية مع اعتبار مناطق التجارة الحرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكأثر لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ويتضمن نص هذا الاتفاق أيضاً بروتوكول التجارة في السلع وبرتوكول التجارة في الخدمات وبرتوكول قواعد وأجراءات تسوية المنازعات. ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإدارتها وتنسيقها ومنابتها ونهجها من المؤتمر ومجلس الوزراء ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمن.

وتتخذ قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية جوفاً الآراء. كما تنشر كل دولة طرف توافيقها وإجراءاتها وقراراتها الإدارية ذات التطبيق العام، فضلاً عن التعليلات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق على جناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط. ولا يخل هذا الاتفاق ولا يعدل ولا يلغي الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقات التجارية النافذة مسبقاً والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف ثالثة.

وطبقاً لمقتضى المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات، والمتعلق بالمرتبطة بها، جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعد جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تمييزاً لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية المنازعات المنشأة طبقاً للمادة (20) منه بهدف إلى ضمان سير عملية تسوية المنازعات بطريقة شفافة وواضحة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام هذا الاتفاق بشكل بذلك عنصر مركزاً لتوفير الأمن والفترة على التغير فيما يخص نظام التجارة الإقليمية وبمحافظة نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الأحكام السارية وقتاً للتراجع العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام.

وستعتمد المملكة المغربية عند مصادقتها على هذا الاتفاق نفس الإعلان التفسيري الذي أبدته لدى توقيعها، والآن نصه: "إن توقيع المملكة المغربية على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بتاريخ 21 مارس 2018 بكينشاسا (رواندا)، لا يمكن أن يفهم أو يؤول، بأي حال من الأحوال، كاعتراف من المملكة المغربية بغير أو واقع أو وضعية أو كإلزام غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بوحدة التراب أو الوطنية".

وتفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو الانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طبقاً لإجراءاتها الدستورية. ويدخل الاتفاق وبرتوكول التجارة في السلع وبرتوكول التجارة في الخدمات وبرتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوماً من إبرام وثيقة التصديق الثمانية والعشرين (22) لدى رئيس المفوضية، بصفتها وديها لهذا الاتفاق.

Covid-19 : le retour du soft power marocain en Afrique subsaharienne

Dans le sillage de son engagement pris en avril de renforcer la solidarité Sud-Sud, le Roi Mohammed VI a ordonné l'envoi d'aides médicales à 15 pays subsahariens.

La solidarité africaine a-t-elle retrouvé son sens à la faveur de la pandémie du Covid-19 ? Après Madagascar qui a offert des cartons de son remède, le Covid-Organics, à une vingtaine de pays africains pour les aider à faire face à la maladie du coronavirus, le Maroc s'est inscrit dans la même dynamique et vole au secours de quinze pays subsahariens avec aide médicale massive : 8 millions de masques, 900 000 visières, 600 000 charlottes, 60 000 blouses, 30 000 litres de gel hydroalcoolique, 75 000 boîtes de chloroquine et 15 000 boîtes d'azithromycine, le tout en provenance des usines marocaines conformément aux normes exigées par l'OMS. C'est beaucoup plus que la Chine et ses six millions de masques distribués aux 54 États africains. « Le roi Mohammed VI a donné ses hautes instructions pour l'acheminement d'aides médicales à plusieurs pays africains frères. Cette aide vise à fournir du matériel médical préventif, afin d'accompagner les pays africains frères dans leurs efforts de lutte contre la pandémie du Covid-19 », indique un communiqué du ministère marocain de la Santé.

Un signal fort pour la coopération Sud-Sud

Concrètement, le royaume chérifien est passé rapidement de la parole aux actes. Depuis dimanche 14 juin, les avions cargos de la compagnie aérienne Royal Air Maroc s'active de nouveau sur les tarmacs des aéroports africains. Nouakchott, Dakar et Niamey ont été les premières capitales à recevoir ces dons en médicaments et équipements. « L'envoi de cette aide, composée de matériel et d'équipements médicaux, intervient au moment opportun pour nous en Mauritanie, dans la mesure où elle permettra de soutenir le gouvernement dans cette période très difficile pour faire face à la propagation de la pandémie », s'est réjoui le chef de la diplomatie, Ismail Ould Cheikh, dans une déclaration à l'agence de presse marocaine.

« Le don extrêmement important que SM le Roi a bien voulu faire pour le Sénégal dans le cadre de la riposte contre le Covid-19 est l'expression d'une grande solidarité et d'une fraternité, mais surtout de l'amitié liant nos deux peuples », a souligné le ministre de la Santé Abdoulaye Diouf Sarr qui a réceptionné au nom du président sénégalais Macky Sall cette aide médicale marocaine.

Au moment où nous écrivons ces lignes, les vols se poursuivaient, le Congo, le Burkina Faso ainsi que la Guinée ont déjà été livrés. Le Roi Mohammed VI avait annoncé dès le mois d'avril le lancement d'une « action de solidarité » en faveur des pays africains pour permettre « un partage d'expériences » dans la gestion de la pandémie.

Article du magazine le Point du 17 juin 2020

Covid-19 : le retour du soft power marocain en Afrique subsaharienne

Demande étrangère adressée au Maroc :

La demande étrangère adressée au Maroc, étant une variable exogène dans les exercices de prévision macroéconomique et fait l'objet d'un suivi régulier. La croissance de la demande étrangère adressée au Maroc a été estimée à 3,6% en 2020 après 1,7% en 2019, dans un contexte marqué par une amélioration des perspectives de la croissance (3,4% en 2020 après 3% en 2019) et du commerce mondial (2,7% en 2020 après 1,2% en 2019). La demande émanant de l'Union européenne devrait progresser de 3,2% en 2020 après 2% en 2019, en raison de l'accroissement prévu des importations de nos principaux partenaires commerciaux, en l'occurrence, l'Espagne et la France. Celle en provenance des pays hors UE devrait croître de 4,5% en 2020 après 1% en 2019, en lien notamment avec l'augmentation attendue du rythme de croissance des importations de l'Inde, le Brésil, la Turquie et les Etats Unis.

Potentiel commercial du Maroc avec les principales économies africaines : Approche par un modèle de gravité structurel :

le Maroc dispose d'un potentiel à l'export avec des pays africains, tels que l'Algérie, l'Afrique du Sud, la Tanzanie, la Zambie, le Botswana, l'Ouganda, le Zimbabwe, le Rwanda et le Kenya, qui, pris ensemble, représentent plus de 30% du PIB africain.

Dans le cas d'autres pays africains comme le Nigéria, le Ghana et le Soudan, les exportations estimées n'ont été dépassées qu'au cours des dernières années et concernent un nombre limité de produits (engrais naturels et chimiques, conserves de poissons et acide phosphorique notamment).

Hormis ces produits, un énorme potentiel d'exportation existe pour le Maroc sur ces marchés. En outre, la majorité des pays africains disposent d'un potentiel important d'exportation vers le Maroc, tels que l'Afrique du sud, le Kenya, la Tanzanie et le Nigéria. Pour ces pays, les résultats du modèle révèlent un potentiel d'exportation non négligeable, estimé entre 42% et 74% des exportations effectives.

Relations commerciales du Maroc dans le cadre de l'UMA : potentiel et leviers de mobilisation

Face aux défis persistants et récurrents du contexte international et à l'accentuation de la concurrence au niveau mondial, l'intégration maghrébine constitue sans doute un réel facteur pour libérer le potentiel de croissance et une réelle opportunité pour amorcer un processus rapide de convergence économique. Plusieurs produits pourraient constituer un levier de progression de la part de marché détenue par le Maroc au sein des autres pays de l'UMA. De même, le Maroc constitue un marché porteur pour de multiples produits originaires des autres pays de l'UMA.

Une harmonisation des réglementations régissant les échanges commerciaux et les investissements, l'assouplissement de la réglementation des changes, la mise en place d'un système performant d'assurance des exportations ainsi que le développement de la logistique et des infrastructures de transports constituent des leviers stratégiques pour la relance de l'intégration maghrébine. De plus, il serait opportun de procéder à la réalisation de projets de développement d'envergure régionale dans des secteurs stratégiques tels que la finance, le tourisme et l'énergie.

Une diplomatie de rayonnement religieux

Sur le plan régional, le souverain marocain, à l'occasion de fréquentes tournées africaines, a mis l'accent sur une diplomatie de rayonnement religieux. La coopération entre services de sécurité contre le terrorisme doit, à ses yeux, faire partie « d'une stratégie globale qui intègre des actions de prévention destinées à éliminer les facteurs et les causes de l'extrémisme ».

C'est à cette mission éducative et préventive qu'entend répondre l'Institut Mohammed VI en s'adressant en priorité à ceux et celles qui se trouvent par fonction en première ligne (imam signifie littéralement « celui qui est devant »).

En 2014 et 2015, sur les 697 étudiants inscrits (hommes et femmes), l'institut comptait, outre 250 Marocains, 447 étrangers, en majorité africains : Mali (112), Guinée-Conakry (100), Côte d'Ivoire (100), Tunisie (37), auxquels il faut ajouter 23 Français envoyés à l'initiative de l'Union des mosquées de France (UMF), dirigée par le Franco-Marocain Mohammed Moussaoui, président d'honneur du Conseil français du culte musulman (CFCM).

Le coup d'envoi de cette coopération en matière religieuse a été donné en 2013 par un accord bilatéral entre le Mali et le Maroc prévoyant la formation de 500 imams maliens à Rabat. Depuis, face au terrorisme djihadiste qui s'étend en Afrique, et tout récemment au Burkina Faso, d'autres pays se sont mis sur les rangs. Par ailleurs, le 19 septembre 2015, dans une déclaration conjointe de Paris et Rabat signée pour la France par Laurent Fabius, les autorités françaises ont accueilli favorablement la formation d'élèves imams français au sein de l'Institut Mohammed VI, en lien avec les mosquées et associations de mosquées de l'Hexagone.

Les deux années de formation sont entièrement prises en charge par le Maroc : études, logement sur place, nourriture, plus une bourse mensuelle d'environ 200 euros.

Quel intérêt trouve le Maroc à développer une telle coopération, en particulier avec l'Afrique subsaharienne ? Il en va bien sûr de son ascendant sur le plan religieux et de la sécurité dans un contexte régional particulièrement tendu ; de ses intérêts économiques sur le continent, et du soutien dont il a besoin dans sa position sur le dossier du Sahara-Occidental.

De fait, l'histoire intellectuelle de l'islam en Afrique fournit de nombreux exemples d'échanges entre érudits africains et marocains. N'oublions pas enfin les liens privilégiés, depuis le XIX^e siècle, qu'entretiennent entre le Maroc et le Sénégal grâce à la confrérie soufie des tidjanes, à laquelle appartient une grande partie des musulmans sénégalais. Grand lieu de pèlerinage, le tombeau du fondateur de la confrérie se situe d'ailleurs à Fès.

L'Institut Mohammed VI veut donc perpétuer une tradition ancienne d'échanges des savoirs religieux et spirituels.

Ruth Grosrichard : journal « Le Monde » du 19 janvier 2016

Une diplomatie de rayonnement religieux

Intégration économique régionale : définition et exemples

Le processus d'intégration régionale consiste à rapprocher les nations entre elles pour supprimer toutes les entraves à la liberté de circulation des biens, des services, des capitaux et des facteurs de production et favoriser ainsi les échanges. Ces zones d'intégration économique régionale n'acceptent qu'une ou plusieurs des quatre libertés, celle des marchandises et des capitaux, par exemple. Selon le site de l'Europe, l'intégration régionale est "le processus qui consiste à surmonter, d'un commun accord, les obstacles politiques, physiques, économiques et sociaux qui séparent les pays de leurs voisins, et à collaborer dans la gestion de ressources partagées et de biens communs régionaux". L'intégration économique régionale a 3 objectifs :

- Stabilité politique
- Développement économique
- Biens publics régionaux

Exemples

- ALENA / NAFTA : Accord de libre-échange nord-américain / Nord American Free Trade Agreement
- MERCOSUR : Mercado Común del Sur / Marché commun du sud
- Union Africaine
- Ligue Arabe
- Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole
- ASEAN : Association des nations du Sud-Est Asiatique
- UE : Union Européenne
- Association Européenne de libre-échange
- ACP : Afrique-Caraïbes-Pacifique
- CEI : Communauté des Etats Indépendants
- Commonwealth
- OPEP : Organisation des pays exportateurs de pétrole
- OCDE : Organisation pour la coopération et le développement économique

Une nation peut appartenir à plusieurs organisations régionales.

Source : sciences-po.fr/cartographie : Les principales organisations économiques régionales